

التدخل العسكري الإنساني وإشكالية السيادة : دراسة حالة التدخل العسكري الروسي في سوريا.

Humanitarian military intervention and the problem of sovereignty: A case study of the Russian military intervention in Syria.

بخوش إكرام* ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ikrambakhouchesp@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/ 10

تاريخ القبول: 2023/05/ 07

تاريخ الاستلام: 2023/04/ 26

ملخص :

نسلط الضوء من خلال هذه الدراسة إلى موضوع مهم جدا في العلاقات الدولية في الفترة الراهنة، وهو موضوع التدخل العسكري الإنساني الذي يعتبر موضوع الساعة نظرا لتداعياته وانعكاساته على المستوى الدولي، بسبب المستويات العميقة التي بلغها هذا الموضوع ولا سيما في الأزمة السورية فبعد تدويل القضية وقدرتها على استقطاب كبير للحلفاء الأجانب والداعمين الدوليين، وتحويلها إقليميا إلى ميدان لتحقيق توازنات مختلفة بين القوى الإقليمية الدولية، حيث يذهب دعاة شرعية التدخل العسكري الإنساني في سوريا إلى أن التدخل الإنساني لا ينتهك مبدأ سيادة الدولة واستقلالها ، إذا كان هدفه وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي يمارسها ضده النظام السوري .

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التدخل العسكري الإنساني الروسي في سوريا أين عملت روسيا على استعادة نفوذها بدائرتة السوفيتية السابقة، وتكريس دورها كلاعب عالمي مؤثر في الأزمة السورية .

كلمات مفتاحية: التدخل العسكري الإنساني، السيادة، التدخل العسكري، روسيا، سوريا .

تصنيف. Jel : XN1, XN2

Abstract:

We shed light through this study to a very important topic in international relations in the current period, which is the topic of humanitarian military intervention, which is the topic of the hour due to its repercussions and repercussions at the international level, due to the deep levels that this topic has reached, especially in the Syrian crisis, after the internationalization of the issue and its ability to Great polarization of foreign allies and international supporters, and transforming it regionally into a field to achieve different balances between international regional powers, as advocates of the legitimacy of humanitarian military intervention in Syria argue that humanitarian intervention does not violate the principle of state sovereignty and independence, if its goal is to stop the flagrant violations of human rights that it practices against it. Syrian regime .

This research paper aims to shed light on the Russian humanitarian military intervention in Syria, where Russia worked to restore its influence in its former Soviet circle, and to consolidate its role as an influential global player in the Syrian crisis.

Keywords: humanitarian military intervention, sovereignty, military intervention, Russia, Syria.

Jel Classification Codes: XN1, XN2

*بخوش إكرام

1. مقدمة:

يشكل موضوع التدخل العسكري الإنساني أحد أهم القضايا الشائكة في العلاقات الدولية لاسيما فترة ما بعد الحرب الباردة ، أين ظهر هذه النوع من التدخلات العسكرية في الدول التي تعاني من مشاكل داخلية، مما استدعى القوى العظمى تحديدا إلى وضع حد لهذه المشاكل بهدف محاربة انتهاكات حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات المضطهدة والحد من الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي والاثني والحرب على الإرهاب، وهذا ما طرح جدل بين الباحثين وصناع القرار على حد سواء أين ذهب البعض إلى أن هذه التدخلات غير مشروعة وتمس الشؤون الداخلية للدول، وبالتالي المساس بالسيادة الوطنية والقومية بل وذهب العديد من الباحثين إلى فكرة العودة إلى الممارسات شبه الاستعمارية لتحقيق المصالح الخاصة على حساب حماية حقوق الإنسان مثلما يتم الترويج له كغطاء للتدخل العسكري الإنساني

نتناول من خلال هذه الدراسة موضوع التدخل العسكري الإنساني الروسي في سوريا ، وتأثير ذلك على سيادتها الوطنية أين تعرضت الدولة السورية إلى أزمة سيادية كبرى قضت على "هوية الدولة"، وأدت إلى تشتيت مراكز القوى الداخلية للفرقاء السوريين، بسبب المستويات الخطيرة التي بلغها تدويل القضية السورية من استقطاب للحلفاء الأجانب والداعمين الدوليين، وتحويلها إقليميا إلى ميدان لتحقيق توازنات مختلفة بين القوى الإقليمية الدولية ، فمنذ نشوء الأزمة في سوريا سنة 2011 في إطار ما يسمى بأحداث الربيع العربي وسقوط النظام السوري، أعلنت روسيا عن دعمها للتدخل العسكري في سوريا واصفة ذلك بالمعركة المقدسة ضد الإرهاب، وذلك ما يعتبر مساس بالسيادة الوطنية وهذا ما سيتم إبرازه من خلال الإشكالية التالية :

1.1 الإشكالية :

كيف يمكن إبراز تأثيرات التدخل العسكري الإنساني على السيادة لاسيما في ظل التدخل العسكري الروسي في سوريا ؟

2.1: الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ ساهم التدخل العسكري الإنساني في اختراق السيادة الوطنية للدول .
- ✓ يعتبر التدخل العسكري الروسي في سوريا أداة لتحقيق المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط.

3.1 أهداف الدراسة :

- ✓ التأصيل المفاهيمي لمصطلح التدخل العسكري الإنساني والسيادة الوطنية .
- ✓ إبراز منطلقات روسيا في التدخل العسكري الإنساني في سوريا .
- ✓ التعرض لجملة الاختراقات الروسية للسيادة الوطنية في سوريا باسم التدخل العسكري الإنساني .

4.1 منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التعرض لمسألة مهمة في العلاقات الدولية وهي مسألة التدخلات العسكرية الإنسانية ، وقد تم توصيف الظاهرة توصيفا دقيقا للوصول إلى التفسيرات المنطقية لهكذا نوع من التدخلات من جهة ، ومحاولة وصف تأثيرات هذا النوع من التدخلات على السيادة الوطنية ، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة عبر التعرض للتدخل العسكري الروسي في سوريا ، حيث يسعى منهج دراسة الحالة إلى الكشف عن الجوانب السلبية والايجابية للظاهرة محل الدراسة .

2.مدخل مفاهيمي للتدخل العسكري الإنساني :

كان انتهاء الحرب الباردة سببا في تفكيك النظام الدولي السائد الذي شكل السياسات الخارجية لبعض القوى الدولية ، حيث أدى سقوط الاتحاد السوفياتي إلى تغير نوع الصراعات في العالم من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدول ، مما أدى إلى تغير جديد في مفهوم التدخل العسكري الإنساني ، نتج عنه ضرورة تقليص مفهوم السيادة الوطنية ووجوب التدخل لوقف تدهور الوضع الإنساني ، وبذلك يرى بعض المحللين ، بأن انتصار الليبرالية الديمقراطية على الشيوعية حرر القيود التي وجدت سابقا في المجتمعات ثنائية الأقطاب ، حيث كان التدخل الدولي في الكويت سنة 1991 يؤكد قبول المجتمع الدولي بمبدأ إنهاء الصراعات من خلال التدخل العسكري الإنساني ، إلا انه لاقى الكثير من الصعوبات بسبب عدم تحديد الحالات التي تستوجب التدخل الذي يكون في الغالب عسكريا (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2013، ص 06).

يعتبر التدخل العسكري الإنساني من بين المفاهيم التي طرحت جدلا مفاهيميا لدى الباحثين على غرار العديد من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية ، فحسب الباحث " فيروي" يعرف التدخل العسكري الإنساني بأنه: التهديد أو استخدام القوة من جانب دولة واحدة أو مجموعة من الدول لغرض وضع حد للانتهاكات الخطيرة التي تمس حقوق الإنسان ، فمن خلال هذا التعريف نلاحظ بان التدخل العسكري الإنساني يمكن أن يتم بشكل فردي من طرف دولة واحدة أو من طرف مجموعة من الدول والذي يهدف أساسا إلى حماية حقوق الإنسان بالدرجة الأولى ، كما يعرفه الباحث " لزغريفة " على انه : التهديد أو استخدام القوة من دولة أو مجموعة دول لمنع الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان دون أن يشترط في ذلك موافقة الدولة التي يشهد إقليمها هذه الممارسات (كمال بوناب ، 2017 ، ص24 25) ، فمن خلال هذا التعريف نجد بان يتقاطع مع التعريف السابق في بعض النقاط ويتجاوزه في مسألة موافقة الدولة المتدخل فيها التي حسبه لا يجب أن يتم الأخذ بموافقتها لممارسة حق التدخل العسكري الإنساني داخل إقليمها ، أما الباحث " سلفت " يعرف التدخل العسكري الإنساني على انه : النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية ويتخذ التدخل العسكري الإنساني شكل التدخل القسري في الشؤون الداخلية لدولة ما ، فحسب هذا التعريف فان التدخل العسكري الإنساني هو حدث متميز له بداية ونهاية ويهدف إلى بنا السلطة في الدولة المستهدفة وليس من الضروري أن يكون قانونيا أو غير قانوني ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك في العلاقات الدولية (حسان أولاد ضياف ووداد غزلاني، 2021، ص 582) ، كما عرف كل من الباحثان "بيرسون وروبرت بومان " التدخل العسكري الإنساني على انه : تحرك عسكري فعلي من طرف دولة ما اتجاه دولة أخرى لحماية حقوق الإنسان في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية ، إذن نخلص من خلال التعاريف السابقة بان التدخل العسكري الإنساني يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية حقوق الإنسان والأقليات المضطهدة عند حدوث النزاعات الداخلية والحروب .

أما من الناحية النظرية فيلاحظ بروز اتجاهين نظريين للتدخل العسكري الإنساني هما (علاء الدين زردومي ، 2022 ، ص498)

1- نظرية النطاق المحدود للتدخل العسكري الإنساني: ويقتصر تنفيذ هذا النوع من التدخلات على استخدام القوة العسكرية وان الوسائل غير العسكرية كالضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي لا تحقق الأهداف المنشودة خاصة في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تتطلب بشكل أسرع وهذا الذي يحقق التدخل العسكري الإنساني .

2- نظرية النطاق اللامحدود للتدخل العسكري الإنساني: يرى أنصار هذه النظرية على ضرورة استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها واللجوء إلى الضغوطات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية داخل الدول التي تشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، وبالتالي يتم التدخل داخل الدول وفق هذا الغطاء فأنصار هذه النظرية يعتبرونها الأكثر تطبيقاً في الممارسة الدولية .

أما بالنسبة لفقهاء القانون الدولي فقد اختلفت مواقفهم من التدخل العسكري الإنساني بين مؤيد ومعارض ولم يتوقفوا على رأي موحد حول شرعية التدخل العسكري لضرورات إنسانية ، ويمكن القول بان عدم اتفاق الفقهاء على وضع تعريف جامع مانع للتدخل العسكري الإنساني قد انعكس بدوره ، على عدم اتفاقهم حول شرعية التدخل العسكري الإنساني ، إضافة إلى أن الممارسات الدولية للتدخل أثبتت عدم وجود نوايا إنسانية حقيقية ، لذلك لا يمكن اعتبارها عرفاً لأنه من المستحيل الاعتماد على سابقة تاريخية ، حيث جاءت جميعها رافضة للتدخل في الشؤون الداخلية بكل أساليبه ، وأكدت على ضرورة احترام سيادة الدول ، لكن ومع هذا الرفض للتدخل وعدم القبول بشرعيته يمكن القول أن هناك نوع آخر من التدخل يمكن أن يكون شرعياً ، وذلك إذا ما تم عن طريق قرار من مجلس التدخل في شؤون الدولة التي تشهّر انتهاك حقوق الإنسان والذي قد يصل إلى ارتكاب مجازر أو جرائم ضد الإنسانية وتؤدي هذه الانتهاكات إلى تهديد الأمن والسلم العالميين (احمد عبد الجليل خليل ، 2014، ص ص 72-73).

بناء على ما سبق يمكن القول بان الأمم المتحدة قد كرست عقيدة عدم التدخل كقاعدة قانونية عالمية ، وتنص المادة 02 الفقرة 01 من الميثاق على أن الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ، وتحضّر المادة 02 الفقرة 04 ، التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وتذكر المادة 02 الفقرة 07 أن ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطات الداخلية لدولة ما ، بينما المادة 42 تنص على أن " الأمن الجماعي المرخص به من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة " والمادة 51 تنص على " الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس " فما بذلك تنصان على الاستثناءين الوحيديين للحظر على استخدام القوة المنصوص عليه في المادة 02 الفقرة 04 ، في حين يبدو أن هذا الأمر يرسم صورة واضحة تماماً للحظر على استخدام القوة ، إلا أن الميثاق يؤكد أيضاً في ديباجته على " الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان " في هذا الصدد فقد كفل الميثاق المعضلة التي تطرحها المناقشات والتضارب بين السيادة ومساعدة المظلومين (ايف ماسينغهام ، 2009 ، ص 166).

من جهة أخرى فإن الأسباب الأساسية التي تستوجب فعليا التدخل العسكري الإنساني هي كما يلي : (خيرة بن عبد العزيز وهشام عبد الكريم ، 2015 ، ص 196).

- وجود عطاء قانوني لهذا المفهوم .
- وجود تهديد لحقوق الإنسان .
- وجود مستوى من الضغط الاستعجالي للتهديد .

بحيث يذهب دعاة شرعية التدخل العسكري الإنساني إلى إن التدخل الإنساني لا ينتهك مبدأ سيادة الدولة واستقلالها ، إذا كان هدفه وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان حيث إن سيادة الدولة مستمدة أصلاً من اعتراف الأفراد الطوعي بشرعية ممارسة الحكومة للسيادة نيابة عنهم ، وبالتالي فالمقصود من التدخل ليس انتهاك سيادة الدولة بل وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان

وهو أمر تحتمه الضرورة الأخلاقية ، وهنا يجدد الفصل السابع من الميثاق الأحكام التي في إطارها يمكن اللجوء إلى استخدام القوة ، حيث يقر مجلس الأمن بأنه ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادةه إلى نصابه (احمد عبد الجليل خليل ، 2014 ص ص 76-77).

كنتيجة يمكن الخروج بها هذا المحور فانه على الرغم حضور المفهوم في منطق العلاقات الدولية ، إلا انه يبقى محل انتقاد حاد من طرف العديد من الباحثين ، انطلاقاً من النتائج المثيرة للجدل للتدخل ، حيث أن التدخل العسكري الإنساني قد يستخدم ذريعة للمغامرات العسكرية التي تهدف إلى تحقيق أهداف أخرى ، ومن ثم فان هناك ما يبرر حسب هؤلاء ضرورة اليقظة لتجاوز مثل هذه الحالات ، وهنا يتساءل نعوم تشومسكي " هل هي الاستجابة العقلانية والأخلاقية للتصورات الجديدة للمجتمع الدولي ، أم هل هو مجرد تبريرات بشكل جديد لقاعدة التدخل ليس إلا (خيرة بن عبد العزيز و هشام عبد الكريم، 2015، ص ص 199-200).

3. الضبط المفاهيمي لإشكالية السيادة :

إن السيادة بمفهومها المعاصر فكرة حديثة نسبياً مرت بظروف تاريخية عديدة ، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، ثم انتقلت إلى رجال الكنيسة فكانت سنداً ودعماً لمطامع البابا في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت إلى الفرنسيين ليصوغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر تقريباً أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع وارتبطت فكرة السيادة بالمفكر الفرنسي "جان بودان" الذي أخرج سنة 1577 كتابه: "الكتب الستة للجمهورية"، وتضمن نظرية السيادة وفي 26 أغسطس 1879 صدر إعلان حقوق الإنسان الذي نص على أن السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب ، وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية وقد قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها، إلا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بالسلطات ، ناقضة بذلك مبدأ المساواة في السيادة، وقد حل محل كلمة السيادة في العرف الحديث لفظ استقلال الدولة بالتالي فالظروف التي نشأت بسببها نظرية السيادة وغيرها من النظريات ليست كالظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية، فلا يمكننا أن نأتي بتلك النظريات ونطبقها بكل ما فيها على الدولة الإسلامية ، أو أن نعد عدم وجودها لدينا نقصاً، فقد توجد لدينا الفكرة ولكن بشكل آخر، أو لا توجد أصلاً استغناء عنها بأنظمة وقواعد عامة في الشريعة الربانية ليست عندهم (زياد بن عابد المشوخي، 2021) ، ما يعني انه استخدم مبدأ السيادة كأداة لتحقيق استقرار نظام الدولية الوطنية ، فبعد معاهدة واستفاليا أصبح لكل دولة الحق في التمتع بسيادتها الإقليمية وتحقيق مصالحها دون أن تدمر كل منها الأخرى أو تتعدى على النظام الدولي الذي تتركز في القارة الأوروبية مسلماً بفكرة الدولة المستقلة ذات السيادة باعتبارها الوحدة الرئيسية في النظام ، وان الدول متساوية أمام القانون وتتولى الحفاظ على النظام المدني داخل أراضيها وتعمل على إقامة علاقات جيدة مع الدول الأخرى ، لكن في التعامل الواقعي بين الدول ظهر عدم المساواة بينها، فنشأت ثلاثة نظم ساعدت على الاستقرار في نظام لا مركزي من العلاقات الدولية ، وزعت فيه الموارد توزيعاً غير عادلاً ، هو توازن القوى لمنع ظهور دولة مهيمنة

واحتوائها ، ووضع المعايير لقواعد السلوك الدولي وحل الخلافات ، ثم قيام الدول العظمى بمسؤوليتها في حفظ النظام الدولي من خلال مؤسسات متفق عليها (ذيب محمد وجيماوي نبيلة ، 2018 ، ص 367).

يتفق الباحثين على وجود مظهران للسيادة فالأول وهو المظهر الخارجي: ويكون بتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد والسيادة الخارجية "مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال"، وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا المظهر لا يعني أن تكون سلطتها عليا، بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة، ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول، أما المظهر الثاني وهو المظهر الداخلي: ويكون ببسط سلطاتها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطاتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً، لكن الدولة الإسلامية ولما تتميز به من سماحة، ووفقاً للأحكام الشرعية تمنح الذميين حق تطبيق أحكامهم الخاصة في جانب حياتهم الأسرية، إلا أن هذا لا يكون امتيازاً لهم ولا يقيد أو يجد من سلطان الدولة أو سيادتها، ويكون قابلاً للاسترداد، فلا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة وينبغي أن تكون سلطة الدولة على سكانها سامية وشاملة، وألا تعلق عليها سلطة أخرى أو تنافسها في فرض إرادتها وكلا المظهرين في الدولة مرتبط بالآخر، فسيادتها الخارجية هي شرط سيادتها الداخلية (زياد بن عابد المشوخي، 2021).

إذن يمكن القول بأنه أمام التطورات الدولية تراجع مفهوم السيادة من صيغة المطلقة إلى صيغة نسبية ، بحيث يصبح وسيلة وليس غاية ويعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي باعتبار الإنسان الهدف الأسمى له ، ولم تعد السيادة مبرراً لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية لا سيما أن الدولة ملتزمة في ممارستها لمظاهر سيادتها بالقانون الدولي وما يتضمنه من التزامات تفرض عليها احترام حقوق الإنسان وكرامته (ذيب محمد وجيماوي نبيلة ، 2018 ، ص 369).¹

4. دراسة حالة التدخل العسكري الإنساني الروسي في سوريا :

تحتل سوريا موقعا استراتيجيا هاما حيث تقع في الزاوية الجنوبية الغربية للقارة الآسيوية وهي قريبة من القارة الإفريقية ، وتواجه القارة الأوروبية ، وتشرف على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، وهي بهذا تتوسط القارات الثلاث وتعتبر همزة وصل بين العديد من الدول ، وبوابة تركيا للعالم العربي ، حيث تمثل سوريا الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط آسيا وشرف أوروبا وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا والممتد من مصر مروراً ببلاد الشام ، وفي نفس الوقت المنطقة المحورية - الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي إلى كوريا في الشمال الشرقي - (سعيدة بن ررق ، 2020 ، ص 44) ، في مقابل ذلك تعاني روسيا وفقاً لموقعها الجغرافي من نقطة ضعف كبيرة ، تتمثل في عدم مقدرتها على الوصول إلى المياه الدافئة ، نظراً إلى أن كل ممراتها وبحارها متجمدة معظم أيام السنة كالمقطب الشمالي وبحر البلطيق ، وهو الأمر الذي يحتم عليها دوماً وضع موطئ قدم لها في البحر المتوسط في سوريا ولبناء قاعدة عسكرية هناك ، وكانت قاعدة طرطوس البحرية بالشمال السوري ، ومن ثم تستخدم موسكو هذه القاعدة في تحقيق الكثير من الأهداف مثل مكافحة القرصنة البحرية وتصدير الأسلحة والذخائر الروسية وليس إلى سوريا فقط وإنما إلى غالبية دول الشرق الأوسط ، وهذا ما جعلها تتدخل عسكرياً في سوريا لتحقيق مصالحها الإستراتيجية المتمركزة فيها (مصطفى الفقي ، 2012 ، ص 80).

وعليه ومن بين المسوغات الجيوبوليتيكية للتدخل الروسي في روسيا أيضا هو الحفاظ على سوق السلاح الروسي الرائج ، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 07 بالمائة عام 2010 ، والتي بلغت 70 مليون دولار ، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013 منها 96 ومليون دولار عام 2011 ، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012 ، وهذا طبقا لمركز التحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو ، كما أن سعي روسيا للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من أهم المصالح البارزة لروسيا في النزاع السوري ، فهي تروم إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا واستراتيجيا ، وتعتقد أن قطاع الطاقة قد يحقق لها مكانة لم تتمكن من تحقيقها عبر القوة العسكرية والمنافسة مع الغرب ، حيث تمثل التنافس الدولي على خطوط النفط والغاز من الدول المطلة على الخليج العربي احد المحددات المهمة للتدخل الروسي في سوريا فهي تحشى إن يؤدي بسقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها على سوق الغاز الأوروبية (سعيدة بن زقرق وعويبر عيسى ، 2020 ، ص 49).

إن وجود اختلاف في التحليلات السياسية في توصيف التدخل الروسي سواء على صعيد تحديد ماهيته أو اتجاهاته أو على صعيد مشروعيته القانونية، يولد مفاهيم متناقضة يصعب من خلالها تحديد الملامح التكتيكية والإستراتيجية، وذلك عائد للمنهج التحليلي المتبع والمتسق مع اصطفا المخللين سياسياً وفق رؤيتهم لتعريف القضية السورية ومستويات الصراع فيها، إلا أنه ووفقاً لقواعد المدرسة الواقعية في التحليل السياسي يمكن توصيف الولوج العسكري الروسي المباشر بجملة من التعريفات وفق الآتي (اوراق بحثية ، 2015):

- هو خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، حيث تبدت ملامح الخسارة الإستراتيجية للأدوات الخارجية الروسية واحتمالية تزايد فرص تعاضم هذه الخسارة أمام تنامي عدة عوامل يمكن ذكر أهمها بالآتي:
- تزايد الإنجازات العسكرية لقوى المقاومة في مقابل عجز متدرج لقوى النظام السوري وميليشياته، الأمر الذي قلب الموازين العسكرية لذا كان ضرورياً وفق الاعتقاد الروسي، التدخل المباشر وضبط السيولة العسكرية .
- تزايد التنافسية الإقليمية في السيطرة على محددات اللعبة في الملف السوري بحكم الهامشية الناجمة عن السياسة الأمريكية المترددة وغير المكثثة لجملة الصراعات الناجمة باستثناء "الحرب ضد الإرهاب"، ناهيك عن أن هذا التدخل سيحفز بعض الدول الداعمة للثورة المضادة بالاصطفاف خلف روسيا ويهيئ الفرصة لبلورة محور إقليمي بقيادة موسكو.
- ضرورة الدفع باتجاه استمرار الأزمة وتعطيل ظروف عمل المسارات السياسية، الأمر الذي أوجب تدخلاً عسكرياً من شأنه إحداث تغيير في قواعد التعاطي السياسي والعسكري مع الملف السوري.
- عودة نوعية جديدة للفاعل الروسي إلى المنطقة، يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محددات الإستراتيجية الأمريكية القائمة على مبدأ الإدارة ، وعدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط، تؤسس هذه العودة لمرحلة تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الإستراتيجية التي منيت بها بعد ثورات الربيع العربي وكذا القضية الأوكرانية.
- معادلة أمنية تضمن التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد الروسي وحلفائه "الجدد" من جهة أخرى.

- تأخير الحسم في مسارات جيوبولتيك الطاقة في المنطقة تلك المسارات المرتبطة ارتباطاً عضوياً بمستقبل القضية السورية، إذ تدرك روسيا جيداً أهمية موقع سوريا كونها مكاناً محتملاً لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية.
- مراعاة تغييب الحركات الإسلامية بكل تدرجاتها من أي مشاريع للتغيير السياسي في المنطقة عبر تثبيت حوامل الثورة المضادة وتدعيم مفاهيم وكوادر الدولة "العميقة".
- تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب على حساب قضايا التغيير السياسي، وذلك عبر الاستمرار في الاستثمار والتوظيف السياسي غير المباشر للجماعات العابرة للحدود.

بالإضافة إلى ذلك فقد ركز "فلاديمير بوتين" منذ توليه الرئاسة الروسية على استعادة النفوذ الروسي بدائرته السوفيتية السابقة، وتكريس بلاده كلاعب علمي مؤثر مجدداً، وهذا ما انعكس على إدخاله تعديلاً على العقيدة العسكرية الروسية مخالفة لما كانت موجودة سابقاً، مما يتيح فرصة مواجهة بؤر التوتر في العالم، واستخدام القوة العسكرية خارج إطار مجلس الأمن، وقد لقيت هذه التوجهات ترحيباً في أوساط القوميين الروس ومن حلفاء موسكو السابقين، وبعد مغامرة لم تتبلور نتائجها بعد في أوكرانيا، ها هو يتقدم بعيداً عن حدود روسيا، إلى الشرق الأوسط الذي تنسحب منه الولايات المتحدة وأوروبا عسكرياً وسياسياً، ويتنامى فيه نفوذ حليفته إيران، وتبدي بعض دوله العربية رغبة في مساهمة روسية في حلحلة القضايا العالقة عبر موجة من الزيارات الاستثنائية، إضافة طبعاً إلى وضع الرئيس السوري بشار الأسد الحرج الذي جعله قابلاً لأي نوع من التدخل وبلا قيد أو شرط بالإضافة لأن وجود قواتها في سوريا هو الطريقة المثالية لموسكو من أجل تثبيت مكاسبها في دائرة نفوذها الأوساطية، وضمان عدم تحول الدول المرتبطة بها غرباً نتيجة أي ظرف أو منعطف، خاصة بعد التقارب الإيراني-الأميركي، كما يوفر لها هذا الانخراط القدرة على التأثير في عموم الشرق الأوسط، ذلك الإقليم بالغ الأهمية في قضايا السلم والأمن العالمي (عبد الناصر العابد، 2021)، حيث يعد التدخل العسكري الروسي في سوريا من أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية، إذ تمثل هذا التدخل المعلن في نهاية سبتمبر 2015، تحولا جوهريا في الإستراتيجية العسكرية الروسية باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة، لأنه بتدخلها في سوريا، تكون قد فرضت أداة التحكم والعمل على أرض الميدان، وتحظى بذلك بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها، إذ لم يتردد الغرب والمجتمع الدولي عموماً في دعم أية مبادرة تحظى ببعض النصيب من النجاح بعد إخفاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن والغرب في الخروج من حالة عدم انعدام شروط الحل السياسي غياب الحسم العسكري، والاستمرار في القتل والدمار (مصطفى الفقي، ص 71)، فالمصالح السياسية للتدخل الروسي في سوريا تتمثل في هدفين رئيسيين لدخول روسيا على خط الأزمة السورية يتمثل أولها في تحدي ومناوئة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وثانيها في مساعدة نظام بشار الأسد في حربه ضد المتطرفين الإسلاميين الذين يعدون من أبرز أعداء روسيا، وبناء على ذلك لا ترى روسيا المستقبل السوري وفق منظورها من خلال الحفاظ على مصالحها السياسية والإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية فحسب، وإنما من خلال تأمين استمرار القوة الناعمة الروسية في سوريا، وضخ دماء الانتشار الروسي وتمده في نظام بشار الأسد (المرجع نفسه، ص 81).

من زاوية أخرى فقد كان للتدخل العسكري الروسي في سوريا عدة تداعيات إقليمية كان أبرزها التداعيات على القوى الإقليمية المنخرطة في النزاع السوري، فالمملكة العربية السعودية اعتبرت التدخل الروسي في سوريا تحدي لها، في ضوء تعاونها مع إيران، وهذا ما أكده وزير الخارجية السعودية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما حشدت الآلة الإعلامية السعودية والخارجية لتوحيد

موافقها ومد المعارضة السورية الدعم اللوجستي والإعلامي (سعيدة بن رفرق وعوير عيسى ، ص 52) ، وهذا ما فندته روسيا التي تصر على أن طبيعة وجودها العسكري في سوريا لم تتغير وان معظمه يتشكل من خبراء يقدمون المساعدة في ما يتعلق بإمداد الأسلحة الروسية إلى سوريا التي تهدف إلى محاربة الإرهاب ، فان حركة طائرات الشحن الروسية تشير إلى أن التدخل العسكري الروسي في سوريا يتعاطم بشكل يومي ، ويأخذ أشكالاً متعددة مثل: قوات خاصة ، تدخل سريع ، خبراء ، مدربين ، مستشارون بالإضافة إلى مد النظام السوري بمعدات وأسلحة ذات قدرات تدميرية عالية استخدمت في قصف مدينتي الرقة وحلب ، وهذا ما نشرته قوات المعارضة السورية عبر مقاطع فيديو تبين مشاركة قوات روسية في قصف مواقع عسكرية تابعة للمعارضة المسلحة في جبال اللاذقية (تقدير موقف ، 2015، ص 02) ، أين جلبت روسيا قوات متنوعة بحرية وجوية وبحرية إلى سوريا ، وتتمثل مهام هذه القوات الروسية في دعم قوات النظام الجوية في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية ، وتزويد القوات الروسية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ (s.a.22) والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية وتقديم الاستشارات ، وتدريب قوات النظام العسكري (مصطفى الفقي ، 2012، ص 70) .

تؤكد الفكرة السابقة على أن روسيا تسعى إلى الحفاظ على آخر منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط ، وهي سوريا ، وقد عملت روسيا على اخذ زمام المبادرة عبر تواجدها العسكري المباشر في ظل الهزائم المتتالية لحليفتها " بشار الأسد " وكذا عجز إيران وميليشياتها عن ترجيح الكفة لفائدة نظامه أمام الثوار ومن شان وجود عسكري مباشر في سوريا أن يعزز دورها في أي مفاوضات مستقبلية هناك ، سواء لناحية بقاء الأسد أو خروجه وترتيبات ما يعد ذلك ، فلا يمكن لأحد أن يتجاهل دور موسكو في سوريا ، ويهدف التدخل الروسي أيضا غالى تعزيز قدرة النظام السوري للحفاظ على ما تبقى بيديه من المدن السورية الكبرى خاصة دمشق ، وفي سياق آخر فان التدخل الروسي المباشر في سوريا يعتبر ورقة مساومة يلعب بها بوتين مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب فيما يتعلق بالملف الأوكراني والعقوبات التي فرضت على روسيا جراء ذلك (أسامة أبو رشيد ، 2015 ، ص 15).

في آخر نقطة من هذه الدراسة فقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي السادس عن انتهاكات القوات الروسية منذ بدء تدخلها العسكري في سوريا سنة 2015 ، وقد ذكر التقرير بان بعضاً من تلك الانتهاكات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، مشيرة إلى أنّ التدخل العسكري الروسي غير شرعي وتسبب في مقتل 6910 مدنياً بينهم 2030 طفلاً و1231 حادثة اعتداء على مراكز حيوية فالتقرير يؤكد على عدم مشروعية التدخل العسكري الروسي في النزاع المسلح الداخلي في سوريا، وانّ هذا التدخل قد انتهك التزامات روسيا أمام القانون الدولي، بل ويجعل منها شريكة في الانتهاكات التي مارسها النظام السوري، طبقاً للتقرير فقد ارتكبت القوات الروسية منذ تدخلها العسكري حتى سنة 2021 ما لا يقل عن 1231 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنيّة، بينها 222 مدرسة، و207 منشأة طبية و60 سوق، وبحسب الرسوم البيانية التي أوردتها التقرير فقد شهد العام الأول للتدخل الروسي 452 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية ، كما شهدت محافظة إدلب الحصيلة الأعلى من حوادث الاعتداء بـ 616 حادثة، أي ما نسبته 51% من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء (التقرير السنوي السادس، سبتمبر 2021) ، كل هذه الأرقام تؤكد أن التدخلات العسكرية بما فيها الإنسانية تزيد في تأزم الأوضاع في الدولة المتدخل فيها وتنتهك سيادتها الوطنية مثلما حصل في سوريا ..

5. الخاتمة:

في الأخير نخلص إلى أن قبول المجتمع الدولي بمبدأ إنهاء الصراعات من خلال التدخل العسكري الإنساني وجد كثيرا من الصعوبات بسبب عدم تحديد الحالات التي تستوجب التدخل الذي في الغالب كان عسكريا ولم توجد المعايير التي استخدمت القوة بالنسبة لفقهاء القانون الدولي فقد اختلفت مواقفهم من التدخل العسكري الإنساني بين مؤيد ومعارض ولم يتوقفوا على رأي موحد حول شرعية التدخل العسكري لضرورات إنسانية حيث يذهب دعاة شرعية التدخل العسكري الإنساني للتدخل الإنساني لا ينتهك مبدأ سيادة الدولة واستقلالها ، إذا كان هدفه وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

إن فكرة سيادة الدولة مستمدة أصلا من اعتراف الأفراد الطوعي بشرعية ممارسة الحكومة للسيادة نيابة عنهم حيث استخدم مبدأ السيادة كأداة لتحقيق استقرار نظام الدولية الوطنية ، فبعد معاهدة واستغالبا أصبح لكل دولة الحق في التمتع بسيادتها الإقليمية وتحقيق مصالحها دون أن تدمر كل منها الأخرى أو تتعدى على النظام الدولي ، حيث ان التقارب بين الدول دعم الإحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة التي أحدثت تغييرات جذرية في بنية القانون الدولي، وبالذات فكرة السيادة ، فقد قبلت الدول بموجب المواثيق الدولية تغييرات جوهرية في فكرة السيادة ، أين أعلنت المصلحة الدولية على المصالح الوطنية الفردية.

عملت روسيا على استعادة نفوذها بدائرتها السوفيتية السابقة، وتكريس دورها كلاعب عالمي مؤثر داخل النظام الدولي ، أين ادخل تعديلات على العقيدة العسكرية الروسية ، مما يتيح مواجهة بؤر التوتر في العالم، واستخدام القوة العسكرية حيث يعد التدخل العسكري الروسي في سوريا من أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية ، اذ يمثل هذا التدخل ، تحولا جوهريا في الإستراتيجية العسكرية الروسية باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة وهذا يعني بان للتدخل العسكري الروسي في سوريا عدة تداعيات إقليمية كان أبرزها التداعيات على القوى الإقليمية المنخرطة في النزاع السوري بالإضافة إلى إن روسيا تسعى إلى الحفاظ على آخر منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط ، وهي سوريا ، وقد عملت روسيا على اخذ زمام المبادرة عبر تواجدها العسكري المباشر في ظل الهزائم المتتالية لحليفها " بشار الأسد.

6. قائمة المراجع:

● الكتب :

- 1- أسامة أبو رشيد. (2015). التدخل العسكري الروسي في سوريا وتحدياته. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 2- تقدير موقف. (2015). حدود التدخل العسكري الروسي في سوريا وآفاقه ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .
- 3- مصطفى الفقي. (2012). العلاقات العربية الروسية رؤى إستراتيجية وتحليلية حول الدور الروسي في المنطقة العربية ،الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية .

● الدراسات غير المنشورة :

- 1- كمال بوناب. (2017) ، التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي، أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- 2 - احمد عبد الجليل خليل. (2014) ، التدخل العسكري الإنساني بين الشرعية القانونية والمشروعية السياسية (كوسفو نموذجا) ،رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم .

● المقالات :

- 1- ايف ماسينغهام ،التدخل العسكري لأغراض إنسانية : هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية المشروعية استخدام القوة لأغراض القوة لأغراض إنسانية ، المجلة الدولية للصليب الأحمر ، المجلد 91 ، العدد 876 ، (ديسمبر 2009).
- 2- خيرة بن عبد العزيز وهشام عبد الكريم ،"التدخل العسكري الإنساني دراسة في المنطلقات والأبعاد النظرية" ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الخامس ، (مارس 2015).
- 3- ذيب محمد وجيماوي نبيلة ،إبعاد التدخل الدولي وأثارها على قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني ، مجلة الدراسات القانونية والسياسة ، العدد 07 ، جانفي 2018.
- 4- سعيدة بن ررق ،التدخل الروسي في سوريا : المسوغات الجيوبوليتيكية والتداعيات ، مجلة السياسة العالمية ، العدد 02 ، (ديسمبر 2020).
- 5- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ،التدخل العسكري الإنساني - أسباب النشوء ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، (عدد ماي 2013).
- 6- حسان أولاد ضياف ووداد غزلاني ،التدخل العسكري الإنساني كآلية لإدارة الأمم المتحدة للالتزامات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 10 ، العدد03 ، (جويلية 2021) .
- 7- علاء الدين زردومي، التدخل العسكري الإنساني في العقيدة العسكرية الجزائرية بين التمسك بالثوابت ومتطلبات التغيير ،مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 03 ، (ديسمبر 2022).

● مواقع الانترنت :

- 1- أوراق بحثية. (أكتوبر 2015). التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا ،مركز عمران للدراسات الإستراتيجية،شوهده يوم:2021/10/06
انظر: <http://www.saaid.net/bahoth/100.htm> html?__cf_chl_jschl_tk__=pmd_5Wgb0xmEnTmjniCKvFsLpbb5NCtTbk3Bygkbz:
- 2- زياد بن عابد المشوخي،السيادة مفهومها ونشأتها ومظاهرها ، موقع صيد الفوائد ، شوهده في 2021/10/05،
انظر: <http://www.saaid.net/bahoth/100.htm>
- 3- عبد الناصر العابد .(01 أكتوبر 2021).التدخل العسكري الروسي في سوريا الدواعي والتداعيات والأفاق ، مركز الجزيرة للدراسات ،شوهده يوم 2021/0/05 انظر: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/10/2015101105029303116.html>
- 4- التقرير السنوي السادس (30 سبتمبر 2021).انتهاكات القوات المسلحة الروسية مند بدا تدخلها العسكري في سوريا ،الشبكة السورية لحقوق الإنسان ، شوهده يوم 08 افريل 2023، انظر [/https://snhr.org/arabic/2021/09/30/14229](https://snhr.org/arabic/2021/09/30/14229)